

PRESS CLIPPING SHEET

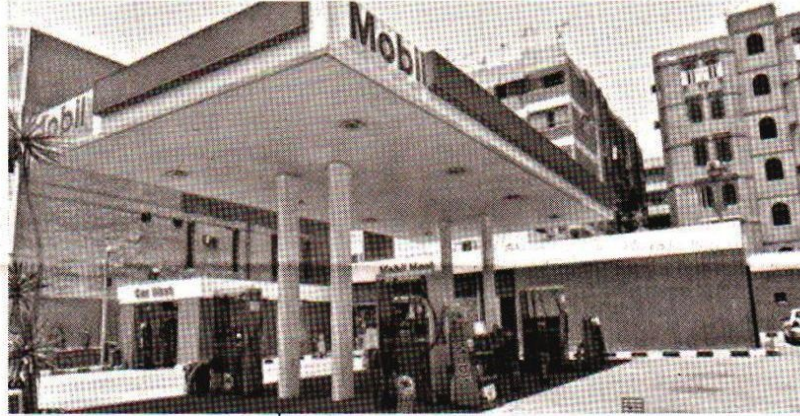
PUBLICATION:	Al Dyar
DATE:	23-June-2015
COUNTRY:	Egypt
CIRCULATION:	20,000
TITLE :	EGP 61 billion in Petroleum Product Subsidies in the 2016 Budget...and Stable Supply of Fuel at Power Plants
PAGE:	12
ARTICLE TYPE:	Competitors News
REPORTER:	Aya Abdel Rauof

٦١ مليار جنيه دعم المنتجات البترولية في موازنة ٢٠١٦.. واستقرار الوقود بمحطات الكهرباء

آية عبدالرؤوف

الكهرباء.
وأشار وزير البترول، إلى أن الموانئ المصرية استقبلت خلال فترة ٤ شهور ٦ شحنات غاز تم ضخها إلى الشبكة القومية للغازات، ووجهها إلى محطات الكهرباء، لافتاً إلى أن باقي الشحنات ستأتي تبعاً بمعدل شحنة كل أسبوع.
وفي سياق متصل أكد حمدي عبد العزيز، المتحدث الرسمي باسم وزارة البترول والثروة المعدنية، أن مشروعات الوزارة، التي تم توقيعها خلال المؤتمر الاقتصادي هي مشروعات تنمية لحقول البترول والغاز، وبالتالي هي مشروعات قائمة بالفعل، ومثال على ذلك اتفاقية بريتش بتروليم باستثمارات ١٢ مليار دولار كلها تدور في إطار تنمية حقل شممال الإسكندرية، وغرب المتوسط واتفاقية إيني الإيطالية في مجال البحث والاستكشاف في المناطق، التي يعملون فيها، وأيضاً مشروعات بريتش جاز فهي استكمال لبرامج التنمية والبحث والاستكشاف وغيرها.

وأضاف المتحدث باسم وزارة البترول، أن جميع المشروعات التي تم توقيعها على هامش المؤتمر الاقتصادي مفعلة ويتم تنفيذها حالياً لافتاً إلى أن هناك بعض المشروعات البترولية الأخرى تم من خلالها البنوك الترويج لها وهي حالياً في مرحلة الطرح والمستثمرين يحصلون حالياً على البيانات لأن البنوك تعتبر المستشار لهذه المشاريع.



رمضان، والفترة المقبلة، وذلك في إطار التخفيف عن كاهل المواطنين.
وأضاف الوزير: "أن سبب هذا الاستقرار يرجع إلى التنسيق من وزارة الكهرباء، إلى جانب توقيع أكثر من صفقة غاز مع كبرى شركات عالمية، أبرزها جاز بروم الروسية، وسوناطراك الجزائرية، وغيرها، لتوريد شحنات غاز لخسر من أجل تغطية احتياجات

محلياً أو المستورد.
وقال المهندس شريف إسماعيل، وزير البترول والثروة المعدنية: "إن العام الجاري شهد استقراراً في إمداد محطات الكهرباء بالوقود السائل سواء كان "ميازوت أو سولار أو غاز طبيعي" مقارنة بالأعوام الماضية، موضحاً أن الوزارة ملتزمة بشكل متواصل في ضخ الوقود لمحطات الكهرباء طوال شهر

جنيه كان مقدراً في موازنة العام، مع ملاحظة أن النصف الأول من العام كان متوسط السعر العالمي للبترول مرتفعاً وانخفض في النصف الثاني، لذلك حدث الانخفاض في قيمة الدعم عما كان مقدراً في الموازنة.
وناشد رئيس الهيئة المواطنين عدم الإنصاع للشائعات وعدم التخزين مؤكداً على انتظام إمدادات الوقود سواء المنتج

أعلن المهندس طارق الملا، الرئيس التنفيذي لهيئة البترول، أن دعم المنتجات البترولية في موازنة عام ٢٠١٦/٢٠١٥ التي وافقت عليها الحكومة عند مستوى ٦١ مليار جنيه، ارتكز على ٤ محددات رئيسية تمثل الأول في تقدير السعر العالمي لخام برنت عند متوسط ٧٠ دولاراً للبرميل، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على خفض فاتورة استيراد الزيت الخام وبعض المنتجات البترولية والغاز الطبيعي خلال العام.

والمحدد الثاني هو تحول صناعات الأسمنت إلى استخدام الفحم كمصدر للطاقة بما يستتبعه من انخفاض في كميات الغاز الطبيعي والميازوت التي كانت تستهلكها هذه الصناعة.

أما المحدد الثالث فيتمثل في أن نمط الاستهلاك المحلي من المنتجات البترولية والغاز الطبيعي بشكل عام متغير على مدار السنة، والمحدد الرابع يستند إلى وجود خطة تستهدف ترشيد استهلاك الوقود بنسبة تتراوح ما بين ٣ - ٥ %، وهي بدورها تحدث وفراً ما بين ٣ - ٤ مليارات جنيه.

وأوضح رئيس الهيئة، أن دعم المنتجات البترولية والغاز الطبيعي لعام ٢٠١٥/٢٠١٤ يمكن أن يقسفل عند ٧٠ مليار جنيه، بالمقارنة بحوالي ١٠٠ مليار